الرئيس والشعب في مواجهة الظواهر السلبية

د/ عبدالله هيثم شراء

● صحيح كما يقال بأن المواقف الصعبة تكسب الزعيم الحكيم والقائد الشجاع مزيداً من القوة والصلابة، وهذا مالمسناه وشاهدناه في شخصية الزعيم القائد فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وعلى مر السنين منذ انتخابه في ١٧ يوليو ١٩٧٨م رئيساً للجمهورية.

نعم واجهت اليمن تحديات وازمات ومواقف صعبة وظهر فيها فخامة الرئيس شجاعاً ومنتصراً ونجح في إخراج البلاد إلى بر الأمان بحنكته وتعامله مع كل المواقف بالعقل والصبر والحكمة.

حديث الأخ الرئيس أمام الشخصيات الاجتماعية في محافظة إب كان معبراً عن هموم المواطن والشارع اليمني عكس تلك المشاعر والاحاسيس والروابط المتينة بين القائد وشعبه، الخطاب كان يحمل رسالة موجهة إلى الذين لا يخافون الله ويتباهون بالعزائم والولائم وهناك فقراء ومحتاجون بحاجة إلى لقمة العيش والمستوصف والدواء والمدرسة.

نؤكد هنا وفي هذه النقطة بالذات أن الدولة لا تستطيع وحدها أن تتحمل كل الاعباء فالمسؤلية مشتركة وخاصة مع رجال المال والاعمال وأصحاب الأموال المكدسة والتي كان من المفروض أن تذهب في دعم الاقتصاد الوطني والتكافل الاجتماعي ولفعل الخير حسنة في الدنيا يقدمها الانسان لتحجب عنه كل مكروه.

نعم ياسيادة الرئيس هناك ظواهر سلبية وخطيرة جداً على الاقتصاد والوطن وهي منتشرة في البلاد واصبحت بالمكشوف لا من حسيب ولا من رقيب سوى الله سبحانه وتعالى يراقبها كما تفضلت في حديثك، المجتمع يشكي وكلنا نشكي من هذه الظواهر كلما شاهدنا البذخ والموديلات الفاخرة من السيارات تكتظ بها الشوارع العامة وسببت لنا زحمة في كثير من الطرق لا أحد يحسد لأن الحسد من طبائع الشيطان

ومن الظواهر السلبية التي تواجه الوطن هي ظاهرة الفساد بكافة انواعه وهي ظاهرة خطيرة وسلبية وسلوك غير حضاري ودخيلة على مجتمعنا وعاداتنا وتقاليدنا يجب القضاء عليها وبسرعة إذا راجع الانسان نفسه ليتخلص من هذه العادة السيئة لكي يحافظ على سمعته وعلى المال العام من العبث والنهب والسطو كون الفساد آفة تأكل الاخضر واليابس ولا يفرق بين الخير والشر ويسلب المواطن حقاً من حقوقه وله انعكاسات سلبية على الاقتصاد والتنمية وعلى المواطن الذي يعتبر الاساس لأي تطور.

خطاب فخامة الأخ الرئيس تطرق إلى قضايا كثيرة وناشد المجتمع في الحد منها ونحن نتفق مع كل ما طرحه بأسلوبه الحضاري أساسه المناشدة والرجاء للاقلاع من هذه الظواهر السلبية السيئة وغير الحضارية وأن نتعلم من كل كلمة قالها فخامة الرئيس ونحاول أن نستفيد وأن نصلح انفسا وهذا أهم ما يريده منا.

حديث فخامة الرئيس كان من القلب إلى القلب لا يحمل نوايا سيئة تسيء لسمعه أحد ولكن للصبر حدود لأن السكوت علامة الرضا والرئيس لن يسكت ولن يرضى بانتشار مثل هذه الظواهر السلبية التي تسيء إلى مجتمعنا وهذا هو أسلوب القيادة في التعامل مع هذه القضايا بالصبر والحكمة والموعظة.

الخطاب كان تاريخياً في مضامينه لقي الدعم والترحيب من قبل الشعب والجميع متفقون مع كل ما جاء في هذا الخطاب كونه جاء ملامساً لهموم وقضايا الناس والمجتمع وهذا ما دفعني إلى الحماس والكتابة شعوراً مني بأهمية ما يحتويه من معان ودلالات تجاه المواطن والوطن والشيء الآخر والمهم الذي أثار انتباهي وحماسي هذه الصراحة والشجاعة وهي ميزة لا تتوافر عند كثيراً من الزعماء والقادة وإن دل على شيء فانما يدل على حرص القيادة السياسية على الوطن والشعب من انتشار هذه الظواهر السلبية وتفشيها في المجتمع مما يصعب تلافيها والقضاء عليها...

كلمات الرئيس دخلت القلوب قبل العقول

● محمود محمد السريحي

● كانت كلمة الأخ الرئيس التي ألقاها السبت الماضي في محافظة إب أمام حشد من أبنائها ومسئوليها ومن خلالهم لجميع أبناء الشعب اليمني ذات معنى ولها أكثر من مغزى فهي موجهة إلى كل الخيرين من رجال الأعمال والمصلحين والعلماء والمثقفين والوزراء والقادة والمحافظين وكل مسئول في الحكومة وكل راع حتى على مستوى الأسرة ، ولأن كلماته قد لامست القلوب فقد كانت بحق معبرة بصدق عن آمال كل اليمنيين وكأنها أخذت من قلوبهم وعقولهم ونطقت بها لسانه بعبارات واضحة وشفافة وبصدق كانت كلماته تنم عن قرب اطلاع على هموم ومعاناة المواطن وكأنه يعيشها فعلاً بمعنى آخر إن أبهة الرئاسة وزخرفها قد تجعله بعيداً عن الحياة اليومية العادية التي يعيشها المواطن لأن الأخ الرئيس يعيش حياة المواطن البسيط بكل تفاصيلها، وهذا ما أثبتته كلماته التي دخلت قلوب المواطنين قبل عقولهم أثناء القائه كلمة هامة في محافظة إب بعد عودته من زيارة لبعض مديريات المحافظة واطلاعه على أحوال المواطنين في تلك المديريات التي زارها متلمساً عن قرب احتياجاتهم والتي لا تختلف عن احتياجات المواطنين في المديريات والمحافظات الأخرى التي زارها والمتمثلة في مطالبة الدولة والحكومة بشق الطرقات وإيصال الخدمات وبناء المدارس وغيرها وتوفير مياه الشرب النظيفة.

ورغم أن زيارة الأخ الرئيس السنويه التي يقوم بها إلى القرى والعزل والمديريات والمحافظات والتي تغطي في مجملها أغلب محافظات الجمهورية اليمنية تجعله على اطلاع دائم وبصورة مباشرة وواقعية وعن قرب على هموم المواطن ومستوى معيشته في قريته قبل مديريته وفي محافظته قبل عاصمته بعيداً عن التقرير اليومي المكتبي الذي لا ينقل الصور الحقيقية التي ترسم على وجوه المواطنين اثناء مقابلتهم لفخامته في قمم الجبال وبطرق الأودية وحتى على قارعة الطريق المعبدة عند عبور موكبه في زياراته التفقدية لأبناء وطنه، كل ذلك جعل الأخ الرئيس يصدر توجيهات واقعية للحكومة تتضمن وضع برامج وخطط تدرج في طياتها مشاريع ذات أهمية بالغة لبعض المحافظات ومديرياتها وقراها قد لا تكون ذات أهمية وأولوية لمحافظات أخرى كل ذلك ناتج عن خبره اكتسبها في زياراته الميدانية والتي تغني عن مئات التقارير المكتوبة وعن عشرات اللجان التي يتطلب نزولها لتلمس أحوال الوطن والمواطن بدلات لا حصر لها كبدل السفر وبدل النقل وبدل البترول وغير ذلك من البدلات التي تكلف الميزانية أعباء لا لزوم لها ومع ذلك قد لأتاتي تقاريرها معبرة بصورة صادقة عن واقع الحال وبمقارنة زيارات الأخ الرئيس على مدى الأعوام السابقة مع زياراته الأخيرة التي بدأها بزيارة محافظات ذمار وإب وتعز والتي امتدت من يوم ١٠ -١٥ /٨/ ٢٠٠٤م نجد أنها كلها تصب في خانة تلمس هموم واحتياجات المواطن مع وجود اختلاف واضح وجوهري في هذه الزيارة الأخيرة، حيث أن الأخ الرئيس قد طالب الخطباء والعلماء والمثقفين والكتاب في كلمته التوجيهية في محافظة إب كلاً في مجاله أن يستشعروا المسؤلية الملقاه على عواتقهم والمتمثلة في توجيه كافة قطاعات المجتمع على نبذ العادات والظواهر السلبية التي ترافق بعض المناسبات كحفلات الزواج التي يقيمها الميسورون والمسئولون وما يرافقها من تبذير وبذخ ابتداءً من نفقات الصالات والولائم التي قد تصل في مجموعها إلى مبالغ خيالية قد توازي كلفة بناء مدرسة مع كل مستلزماتها تستوعب أكثر من ثلاثمائة طالب إضافه إلى ذلك أن هذا البذخ المرافق لمثل هذه الأعراس لا يكسب القائم به إلا الذم سواء كان القائم به قائداً أو وزيراً أو مسئولاً أو رجل أعمال، لأنه يجعل الناس يتساءلون عن مصدر هذا البذخ ومشروعية الكسب من عدمه سيما إذا كان القائم به موظفاً له راتب محدود حتى لو ارتقى سلم الوزارة أو القيادة.

وحتى لو كان القائم بمثل هذه الأعراس الباذخة رجل أعمال له مصانع تدر عليه ارباحاً كبيرة فإنه قد لا يسلم من الألسنة التي قد تذمه أكثر مما تمدحه ،وقد تنعكس الصورة فيما لو وجهت الصرفيات التي ترافق أعراس الميسورين نحو الوجهة الصحيحة كبناء مدرسة أو تقديم مجموعة من أجهزة الكمبيوتر لطلاب الكليات العلمية في الجامعات اليمنية، ومع ذلك يحتاج الناس في كل المجتمعات إلى من يوجههم نحو مقاصد الخير وهي كثيرة ،أو لها المدارس والجامعات والمعاهد التقنيه وورش البناء والتعمير لأن التسابق على اقامة مثل هذه المراكز الإشعاعية أو المساهمة في جزء منها كفيل بالفوز برضا الله وكسب ود الناس وتخليد ذكر من ساهم أو أسس صرحا علميا يأوي في جنباته شباب اليوم وقادة المستقبل.

إن القضاء على العادات السيئة في المجتمع هي مسئولية القادرين والميسورين من أبنائه باعتبارهم قدوة المجتمع وصفوته ذلك أن اعتدالهم في تبسيط مراسيم الزواج من موقع المقتدر إنما يغلقون باب الفساد والإفساد على الذين يريدون أن تكون أعراسهم مشابهة لأعراس كبار القوم وقادة المجتمع ورجال الأعمال حتى لو تطلب الأمر نهب اعتمادات المرافق التي يعلمون بها وحتى لو أصبحت الرشوة شعاراً للمناسبة كتقليد أعمى لظاهرة بدأ بها القدوة في المجتمع، وعليهم تقع وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة، ولنجعل من حديث الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وآله وسلم نبراساً يضيء طريقنا لكل عمل نكسب به رضا الله تعالى ونبتعد عن كل عمل يغضب الله ، حيث يقول المصطفى الكريم عليه الصلاه والسلام:« من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة صدق رسول الله».

والحديث الشريف يجب أن يكون منطلقنا لعمل الخير سيما القادرين والميسورين ورجال الأعمال وما أكثرهم في بلادنا ولنجعل من السنة الحسنة في عمل الخير أساساً للاقتداء حتى نكسب أجرها وأجر من عمل بها حتى نلقى الله وقد وضعها في ميزان حسناتنا، فإيصال شربة المياه النظيفة إلى المحرومين أمر مطلوب من كل قادر، وتأسيس مدرسة في قرية نائية سنة حسنة لها ما بعدها من الأجر والثواب والمساهمة في شق طريق للتخفيف من معاناة الناس وتسهيل وصول احتياجاتهم وتنقلاتهم سبباً في إزاحة عبء كبير يجزى من ساهم فيها كل خير من الله، وتخلد اسمه على مدى اجيال كما المساهمة في إضاءة قرية نائية لم تصل إليها الكهرباء العمومية سوف يساهم في تطوير حياة أبناء هذه القرية وسيزداد الأجر فيما لو كانت هذه القرية من قرى تهامة التي يعاني أهلها من شدة الحر وارتفاع درجات الحرارة التي قد تسلخ جلد طفل رضيع أو حديث الولادة أن المساهمة في أي مشروع من جانب الميسورين والمقتدرين ورجال الخير في أي مكان وأي قرية من قرى بلادنا سوف تنمي التكافل الاجتماعي وسيكسب فاعله الثواب سيما وأن بلادنا تعاني من انفجار سكاني كبير جعل الدولة تواجه مصاعب في تلبية احتياجات المواطنين التي لا حدود لها في ظل امكانيات محدودة تقابلها طلبات متزايدة ومتجددة، الأمر الذي يحتم على القادرين والميسورين وأهل الخير من أبناء الشعب اليمني في الداخل أو الخارج المساهمة قدر الإمكان في إيصال النور وشربة المياه الصالحة وشق الطريق وبناء المدرسة إلى القرى المحرومة في أي مديرية ومحافظة من بلادنا كواجب غير ملزم لأي شخص قادر على العطاء والبذل تجسيداً لغاية نبيلة هدفها ووسيلتها رفع المعاناة عن البائس والفقير وصاحب الحاجة وكله بحساب مؤجل ومؤخر وبعضه مقدم على اساس القدرة على العطاء لأن فاقد الشيء لا يعطيه فرجال الأعمال عليهم واجب تجاه وطنهم ومسئولية كبيرة تجاه مواطنهم باعتبار أن الوطن والمواطن هما الأرضية الخصبة لنماء واتساع نشاطهم، من هنا كانت دعوة الأخ الرئيس للخيرين من أبناء الوطن أن يساهموا كل قدر استطاعته على رفع المعاناة عن المواطن ومساعدة الدولة والحكومة على توفير أسباب الحياة الكريمة له.

وإذا كان خطاب الأخ الرئيس موجه للخيرين من إبناء الوطن الذين يتسابقون على فعل المبرات فهذه المبرات لا تقتصر على بناء المساجد وحدها فهناك أوجه أخرى للانفاق عليها أجرها يوازي اجر بناء المساجد بل أنه يزيد عليها لأن الله تعالى جعل الارض كلها مسجداً وطهورا ولكنه لم الارض كلها مدرسة وجامعة ومعهداً فنياً كما أنه سبحانه لم يجعل الأرض كلها طرقات معبدة فعلى الخيرين أن يتسابقون على إيصال شربة الماء لمن يحتاجها ويساعدوا ذوي النبوغ من أبناء الفقراء على مواصلة تعليمهم العالي والمساهمة في بناء المدارس لما لذلك من أثر على محو الأمية لوطننا الحبيب ومساهمة حقيقية على إنتشار العلم الذي هو أساس الرقي وتقدم الأمم وبه تبنى الأوطان .

إن خطاب الرئيس يتمحور حول عظم المسئولية الملقاه على عاتق الجميع كل بقدره تطبيقاً لحديث الرسول الأعظم محمد صلى الله ،عليه وآله وسلم « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» صدق رسول الله والموظف مسئول عما بيده من مصالح الناس والدكتور والمهندس والوزير والقائد والمحافظ والمدير والجندي والفلاح والمدرس والكاتب الجميع مسؤولوهم أمام الله عما استرعاهم عليه والرئيس مسؤول عنا جميعاً، نسأل الله أن يعينه على تحمل عبء هذه المسئوليه الجسيمه وأن يمده بالقوة والسداد إنه سميع مجيب..

● مستشار وزارة الإدارة المحلية

ملاحظات حول صالات الأفراح

محمد الزبيدي

● ثلاثة أشهر هي ربع العام ونعني بها يونيو ويوليو واغسطس باتت موسماً للأعراس وهو موسم تحصد فيه قاعات وصالات الأفراح ارباحا لايستهان بها وعلى الرغم من كثرتها فإن الطلب-كما يبدو- مازال أكثر من العرض ومن الملاحظ أن ثمة سباقاً بين قاعات الأفراح ودكاكين الاتصالات ومع أن الأولى ذات موسم محدود فهل باستطاعتنا أن نسميها مشاريع استثمار أم ماذا؟ اما الثانية فإن كثرتها تشير إلى ضيق الافق في النظرة الاستثمارية وذلك باعتبار أن الكثرة تؤثر على الفائدة علما بأن الجهات المختصة قد تفكر في وقت من الأوقات في تعميم الكابينات ومثل هذه المعادلة تذكرني بإحدى المدن اليمنية قبل الثورة كان مواطنوها يرون أحدهم يعمل مشروعا فيتزاحم الناس على سلعته فيندفع الكثير إلى منافسته في مشروعه فيعم الكساد وهكذا عموماً نستطيع أن نقول إن صالات الأفراح تبدو حلا للفئه الميسورة التي لاتهم التكاليف لكن الذي لا يمكن فهمه هو: هل تحسب هذه الفئة حساب غيرها من الذين لا ترقى امكانياتهم إلى مثل هذه المستويات المادية ذلك لأنهم يعقدون الأمور ويضيفون إلى العادات المكلفة التي يشكو منها المجتمع عادات مكلفة وشاقة على الطبقة العامة ولأصحاب صالات الأفراح نقول إن هناك ملاحظات يبديها الكثير من الناس وهي كالتالي أولا عدم وجود مواقف للسيارات.

ثانيا عدم تعدد المخارج فيما لو طرأ ما يحتم على رواد تلك الصالات التدافع للخروج ولا سيما النساء.

ثالثا عدم أجهزة الاطفاء فيما لو حدث حريق وهذه هي متطلبات الدفاع المدني والتي لا يجوز اغفالها بأي حال من الأحوال..

رابعا هناك عادة سيئة ويجب أن تختفي وهي السلام على العريس أو العرسان بشكل يجعله واقفا على مدى الساعات الطوال وبدلاً من أن تتوفر له عوامل الراحة يجد نفسه وقد التهب وجهه فلا يدخل على عروسته الا وقد أعياه التعب هذه هي بعض الملاحظات العامة بالنسبة للرجال أما فيما يتعلق بحفلات النساء في هذه الصالات فإنه ينبغي أن تضطلع بعمليات تفتيش نسوة لهن اختصاص والحمد لله أنها توجد لدينا الآن شرطة نسوية لأن هناك اشاعات حول أمور تحدث في الصالات في حفلات النساء بالذات ولا سيما بعد أن توفرت الهواتف المحمولة ذات القدرة التصويرية والمرتبطة بالأنترنت ونحن مجتمع ما زالت الغيرة متمكنه فينا بيد أنه توجد في كثير من البلدان العربية بل وحتى الأجنبية أجهزة بوليسية تسمى بوليس الآداب وهذه مجرد اقتراحات وملاحظات نطرحها للبحث والنقاش وهي بكل الاحوال تخدم المجتمع وتحافظ على سلوكه الادبي ولانعتقد أنه يوجد بيننا من لم يهتم بمثل هذه المسالك ونحمد الله تعالى ان الاسرة اليمنية مازالت متماسكة وهذا شيء عظيم بالمقارنة مع ماوصلت اليه نظيرتها تنطوي على الآباء والأجداد وربما الامهات والجدات في بيوت المسنين والأبناء الذين بلغوا الثامنة عشرة في مجال العمل وقد انفصلوا عن الأسرة تماما ومن المؤسف ان البعض من أبناء مجتمعنا وأعني بهم أرباب الأسر لايلاحظون بعض الانزلاقات التي بدأت تظهر على النساء وقد جذبتهن الموضة والتقليعات التي يشاهدها الجميع عبر الفضائيات النسوية في صالات الأفراح ومن المعتقد اننا نحن الشعب الذي نال وسام أو أوسمة الرسول عليه الصلاة والسلام المتمثلة في قوله «جاء نصر الله والفتح وجاءكم أهل اليمن أرق قلوباً وألين أفئدة . الايمان يمان والحكمة يمانية» و «اذا هاجت الفتن فعليكم باليمن» والفتن لاتعني فقط أعمال العنف وانما تعني كل انواع الفتن ومنها فتنة الدين وفتنة الاخلاق ونحو ذلك من الفتن التي تعوذ منها الرسول صلى الله عليه وآله وسلم . ولكن نحمل ماسبق ان فصلناه من الملاحظات نقول أن صالات الأفراح وان كانت معنية بمواقف السيارات الا هذا من الصعوبة بمكان على بعضها ان تستدرك الموضوع لكن هل يمكن ان يفكر أصحابها في تعدد المخارج للطوارئ وهل يمكن ان تفكر في ضرورة ايجاد اجهزة للاطفاء مثل هذه الامور قد لا تكلف الا اليسير علما بأن هذه الاشياء البسيطة وقد تقدم للصالات ورواد الصالات خدمات ذات اهمية بالغة وكبيرة وهذا بالإضافة إلى الملاحظات الخاصة بحفلات النساء في مثل هذه الصالات التي تستقبل ضيوفها على مدى ثلاثة اشهر هي ربع العام من كل عام وهي ذروة موسم الأعراس .

مشروع استغلال الهواء الطلق

د/ياسين أحمد القباطي

□ .. متفائل جداً طلعت في رأسه فكرة لفتح باب للنقاش قائلاً : «كل دول وحكومات العالم - ونحن منها - تسعى جاهدة إلى استغلال خيراتها وثرواتها بكل ما لديها من إمكانات مادية وبشرية من أجل سعادة ورفي ورفاهية شعوبها وتطورها والارتقاء بمستوى معيشتها إلى مستويات غيرها من الشعوب الأخرى .. وبلادنا واحدة من هذه الدول وتلك، لم تقف موقف المتفرج، بل عملت الدولة، بعد التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما، على إقامة الحكم الجمهوري العادل، وأزالت الفوارق والامتيازات بين الطبقات، وقامت ببناء الجيش الوطني القوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها، ثم عملت، ولا تزال تعمل، على رفع مستوى الشعب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، لتجعل منه مجتمعاً ديمقراطياً تعاونياً عادلاً يستمد أنظمته من روح الإسلام الحنيف».

وأضاف مؤكداً : «وهذا ما يلمسه الشعب ويراه يوماً بعد يوم» .. وأيضاً : «الدنيا لا تزال بخير وكل شيء على ما يرام».

هكذا ابتدأ أخونا المتفائل حديثه لاختيار موضوع النقاش الذي دار في جلسة قات متواضعة شاركت فيها مجموعة الحضور، فيما أخذ بعضهم حذره من مغامرة الخوض في مناقشة مثل هذه المواضيع، وفضّل البعض الآخر الصمت والاكتفاء بالاستماع، ربما لعلمهم المسبق بعدم جدوى مثل هذا النقاش على أساس «مجبر قات» فيسود الصمت برهة، وفجأة يموت الصمت ويولد صوت حزين من أحد أركان «المبرز» .. إنه صوت :

□ متشائم خالص، لم يعجبه الطرح .. فجّر جو الصمت ليرد بقوله : «أين خير وأين طلي»؟! .. متسائلاً : «من يقول أن كل شيء على ما يرام»؟! .. مسترسلاً : «ماذا أصابكم أيها الناس؟ .. هل فقدتم الإحساس؟ .. هل فقدتم القدرة على التمييز بين الجد والهزل، الصدق والكذب، الحق والباطل، الخير والشر؟!! أم أنكم - يسترد أنفاسه لحظة، محاولاً السيطرة على أعصابه ليتمكن من مواصلة فضفضته : أين نحن مما تقولون وتشاهدون وتسمعون؟!! .. أما ترون وتلمسون ما وصل إليه حال الكثير من أفراد الشعب، ينتظرون منذ الصباح الباكر من كل يوم تحت أنظار المارة من باب اليمن وباب شعوب وفي جولة النصر وبداية شارع مازدا، وغيرها من المناطق في أمانة العاصمة - على سبيل المثال - ولا شك يتكرر المنظر نفسه في بقية محافظات الجمهورية .. عمال وحرفيون وربما مهندسون ومتخصصون، ينتظرون تحت حر الشمس، يطلبون رحمة أرباب العمل، الأقلية الباقية الموسرة في المجتمع، ليقفز أولئك قفزة الرجل الواحد أمام هؤلاء يعرضون عليهم كل ما لديهم من مواهب وقدرات وإمكانيات ليحالف الحظ من له فيه نصيب ويفوز بموافقة رب العمل ليوم أو أسبوع وقد يزيد قليلاً - حسب طبيعة العمل المطلوب تنفيذه - ليتسلّم نهاية المدة مبلغاً قد يكفي لمواجهة نفقاته اليومية وتسديد الإيجار الشهري لصاحب المحل أو السكن وغيره، وقد لا يكفي، ليعيش كما هو عليه الحال، يعاني باستمرار من الفقر وتحت الخط المسموح به للدول النامية عالمياً .. كيف لا!! وبلادنا لا تزال في عداد تلك الدول طالما الغالبية من أبنائه تقاوم بشراسة لتعيش بأقل القليل من متطلبات العيش البسيط ليس إلاّ .. ولا غرابة إذن!! إذا قلنا هذا .. اليوم .. فمن يدري ما ينتظرنا غداً وبعد غدٍ طالما :

- لم تواكب خططنا وبرامج تنفيذها - إن التزمنا بذلك فعلاً - طموحاتنا وأهداف التنموية الحقيقية في ظل إمكانياتنا البشرية والمادية المختلفة واستغلالها الاستغلال الأمثل والشامل تمشياً مع المتغيرات العامة.

- تم التخلص من بعض مواقع العمل القديمة ولم تنشأ بدائلها الجديدة الكفيلة باستيعاب وتشغيل الأيادي العاملة والمؤهلة والمتخصصة من الكوادر الفنية، كل بحسب موقعه.

○ لم تعد اسهامات القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية مجرد مشاركة، بل تكاد تكون المهمة كاملة أو شبه كاملة من مسؤوليتها تقريباً، في الوقت الذي لا أحد ينكر أنه مهما كانت قدرة القطاع الخاص وإمكانياته، لن يسهم في تحقيق التنمية الشاملة إلاّ فيما يختاره بنفسه ويراه من وجهة نظره الاقتصادية وبما يحقق أهدافه أولاً وليس آخر.

○ ضعف دور المراقب وتقاعس المحاسب عن القيام بدوره على أكمل وجه، وترك الحبل على الغارب، فاختلط الحابل بالنابل، ونام الضمير تقريباً، ولم يعد في الساحة غير الضعيف للأقوى منه، والجائع للشابع، والمحتاج للمقتدر، والفقير للأغنى، والمشتري للبائع .. الإنسان لأخيه الإنسان، يستغله، يتحكم فيه وفي قوته ولقمة عيشه كيفما يشاء، يوماً بعد يوم، حتى يأتي أمر الله، وهو أحكم الحاكمين.

○ كل شيء صار من حق وبيد الأقوياء الشباع، القادرين، الأغنياء، البائعين وأمثالهم ممن يتحكمون في حياة الآخرين وتدبير شؤونهم وتقرير مصيرهم في الحياة .. وعليه :

ألا يحق لنا - نحن الغالبية المغلوبة على أمرها - أن نتخيل ونتوقع أن يأتي - بعد كل هذا، وفي ظل انتشار مصادر تلوث البيئة وأجوائها بالذات - يوم يتحكم فيه هؤلاء الأقلية ويستولون على مصادر الهواء الطلق ويحددون درجات نقاوته ويصدرون مرسوماً بسعر كل درجة، وبالعملة الصعبة، أي التي لا يقدر عليها إلاّ هم وأمثالهم لتسديد الفاتورة المحددة للاستهلاك، وتنتهي عندها تدريجياً حياة الأغلبية غير القادرة على الدفع أخيراً بآخره .. من يدري!! .. الله وحده».

العمالة الماهرة.. مسؤولية الحكومة والقطاع الخاص

أحمد عبد ربه علوي

□ .. تعكف حاليا وزارة التعليم الفني والتدريب المهني برئاسة الأخ الوزير د.علي منصور بن سفاع وآلاخ المهندس عبدالوهاب محمد العاقل نائب الوزير بإبراز أهمية التعليم الفني والتدريب المهني في إطار النظام التعليمي الشامل ، كما يقومان حاليا بوضع الاحتياجات الملحة لتطوير سياسات التعليم الفني والتدريب المهني ، ووضع مقومات إعداد وتدريب القوى العاملة بعد أن تم الحاق كليات المجتمع بالوزارة والتي ظلت أكثر من جهة في خلافات تتضارب في ازدواجية الاختصاصات التي لا نرى أن هناك لزوما لكليات المجتمع التي لا أساس لها طالما وهناك توجد وزارة خاصة ومعنية وهي وزارة التعليم الفني والتدريب المهني مختصة بتخطيط وتنظيم وتوجيه التعليم الفني والتدريب المهني وقد أحسنت الحكومة صنعا عندما حسمت هذا الأمر بإلحاق كليات المجتمع إلى وزارة التعليم الفني والمهني حيث لايمكن أن يتبع نوع واحد من التعليم وزارتين سوف يؤثر سلبا على وضع الخطط وتنفيذها..

وعن ما يقال إن كليات المجتمع يجب أن تتبع وزارة التعليم العالي فهذا هراء غير صحيح وبإمكان جهابذة هذا الكلام أن يسألوا أهل الخبرة والمعرفة .. سوف يجدون أن تلك الكليات تتبع فقط جهتين وزارة العمل أو هيئة مستقلة بالتعليم الفني والتدريب المهني كما هو معمول به في دول العالم .. أضف إلى ذلك أن هاتين الجهتين لهما علاقة مباشرة بسوق العمل.

وحقيقة الأمر إن ضم كليات المجتمع بوزارة التعليم الفني والتدريب المهني قرار في محله من قبل مجلس الوزراء وإجراء رائع ويعد خطوة ايجابية سيسهم بصورة فاعلة في تطوير التعليم الفني والتدريب المهني في بلادنا حسبما تتطلبه خطط التنمية الشاملة التي لن تتحقق إلا بتنمية القوى العاملة المدربة تدريبا جيدا تكون على المستوى المطلوب (مهنيا - تقنيا - علميا وتأهيلا) لتلبي احتياجات سوق العمل والمشروعات الاستثمارية في ظل التطور التكنولوجي السريع المستمر وبرامج تحديث الصناعة اليمنية في إعداد وتدريب العمالة الفنية لمواجهة التكنولوجيات والمنافسة العربية والأجنبية ، حيث يعتبر إعداد القوى العاملة المدربة من أهم ركائز خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية ، وهذه العملية يشترك فيها ثلاثة أطراف ، وهي وزارة التعليم الفني والتدريب المهني (الحكومة) وأصحاب العمل (القطاع الخاص) والمواطن (المتدرب) وتتفاعل هذه الجهات معا حسب أهدافها وإمكاناتها ومواصفاتها لتحقيق هدف عام وهو رفد سوق العمل بالقوى العاملة المدربة الملائمة لمتطلبات الأعمال ولتأمين عيش كريم للمواطن من خلال إيجاد فرص عمل له لا ننكر من أنه يحسب للأخ الوزير ونائبه سعيهما المتواصل في اقناع الجهات ذات العلاقة والاختصاص بالحاق كليات المجتمع تحت إشراف وتوجيه التعليم الفني والتدريب المهني وهذا الاجراء الذي من شأنه جعل التعليم الفني بمختلف مستوياته في إطار واحد - جهة واحدة- ومسؤولية واحدة مما سيسهل عملية التخطيط والتنفيذ فيما يتعلق بجهود تفعيل وتطوير التعليم الفني والتقني عموما في اليمن.

لذا نرى وجوب التعاون بين الحكومة متمثلة بوزارة التعليم الفني والتدريب المهني والقطاع الخاص في ضوء استراتيجية شاملة للتدريب المهني ينطلق من الواقع وما فيه يستهدف تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية والمحتملة ولابد أن تستهدف الاستراتيجية بقانون حازم من الدولة بعدم ممارسة أي مهنة - أيا كانت - بدون ترخيص- هذا الترخيص هو شهادة تحدد المستوى من العامل المهني (المتدرب) إلى العامل الماهر والمتخصص وتعطى من معهد أو مركز التدريب المهني أو الفني معمدة من قبل ديوان الوزارة.

في الأخير لابد أن نشير إلى ضرورة الاهتمام بالتعليم الفني والتدريب المهني ويرتبط هذا التعليم ارتباطا وثيقا بالتدريب المهني والفني الذي تعنى به الدولة على اختلاف برامجه ومستوياته لما له من نتائج إيجابية لاتعود فحسب على المتدرب بل على المجتمع بأسره أهمها سد العجز في العمالة الفنية المدربة وكذلك المساهمة في تخفيض أجور أصحاب المهن والحرف الفنية وليس هناك من شك في أن الارتفاع المستمر في أسعار تلك الخدمات أصبح يمثل عبئا ، كما يساهم في إعادة التوازن إلى هيكل القوى العاملة الذي أصابه الخلل من جراء الهجرة العشوائية غير المخططة للعمالة الفنية المدربة وأيضا تحويل العمالة غير المنتجة إلى عمالة منتجة تؤدي دورها في تنفيذ الخطة.